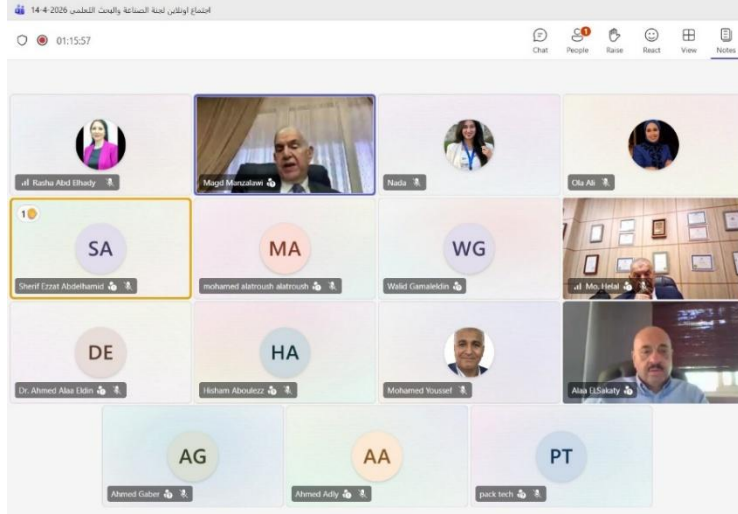


أهم توصيات اجتماع أونلاين عبر تطبيق مايكروسوفت تيم

للجنة الصناعة والبحث العلمي

١٤ إبريل ٢٠٢٦ - بمقر الجمعية



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس/علي عيسى اجتماعاً (اونلاين) نظمتها لجنة الصناعة والبحث العلمي برئاسة المهندس/ مجد الدين المنزلاوي -الأمين العام ورئيس اللجنة وذلك بحضور الدكتور/وليد جمال الدين-رئيس لجنة التصدير، والدكتور/محمد حلمي هلال- رئيس لجنة الموارد البشرية والتدريب الفني، وبمشاركة الأستاذ/أحمد منير عز الدين-نائب رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي ومجموعة من أعضاء الجمعية والإدارة التنفيذية بها. وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٤ إبريل ٢٠٢٦ عبر تطبيق مايكروسوفت تيم حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

- مناقشة مقترحات إعادة تفعيل وتعديل مبادرة تمويل القطاعين الصناعي والزراعي، بما يشمل خفض سعر الإقراض ليتراوح بين (٨٪-١٠٪) في ضوء التغيرات في سعر الكوريدور، وزيادة الحد الأقصى للتمويل ليصل إلى ١٥٠ مليون جنيه للشركة الواحدة،
- المطالبة بإصدار قرار تأجيل سداد المصانع للضريبة العقارية لمدة ٣-٥ سنوات.

في ضوء المناقشات التي تمت خلال الاجتماع، تم الاتفاق على التوصيات التالية:

أولاً: فيما يخص مبادرات التمويل وسعر الإقراض

- إعادة تفعيل مبادرات التمويل منخفض التكلفة لرأس المال العامل للقطاع الصناعي والزراعي.
- خفض سعر الإقراض ليكون في حدود مناسبة (حوالي ٨٪ - ١٠٪) بما يتماشى مع انخفاض سعر الكوريدور.
- دراسة ربط سعر الفائدة المدعوم بنسبه من سعر الكوريدور (بدلاً من سعر ثابت) لضمان الاستقرار.
- التركيز على تمويل رأس المال العامل كأولوية في المرحلة الحالية.
- إعادة النظر في الحد الأقصى للتمويل للشركة الواحدة ليصبح ١٥٠ مليون جنيه، بما يتناسب مع معدلات ارتفاع أسعار الخامات والمكونات والنقل وسعر العملة حتى لا يتأثر حجم الإنتاج نتيجة عجز التمويل لرأس المال العامل بأسعار إقراض مناسبة .
- توحيد آليات تطبيق المبادرات بين البنوك المختلفة.

ثانياً: دعم السيولة والقطاع الصناعي.

- زيادة حجم التمويل المخصص للمبادرات ليعطي نسبة أكبر من الشركات الصناعية.
- مراعاة ارتفاع تكلفة الخامات وسعر الصرف عند تحديد حدود الإقراض.
- ضرورة توفير تمويل إضافي لتعويض تآكل رأس المال العامل لدى الشركات.
- سرعة اتخاذ قرارات داعمة لتخفيف الأعباء التمويلية على القطاع الصناعي .

ثالثاً: التعامل مع البنوك.

- ضرورة مراعاة البنوك للظروف الاستثنائية الحالية التي تواجه الشركات .
- إتاحة قدر أكبر من المرونة في السداد والتمويل .
- العمل على توحيد سياسات البنوك في تنفيذ المبادرات التمويلية .

رابعاً: التشوهات الجمركية والإفراج.

- إعداد دراسة متكاملة حول التشوهات الجمركية وتأثيرها على الصناعة المحلية .
- إعادة النظر في هيكل التعريفات الجمركية لتحقيق العدالة بين المنتج المحلي والمستورد .
- العمل على تقليل مدة الإفراج الجمركي لتسريع دورة الإنتاج .

خامساً: نظام النافذة الواحدة (CargoX)

- إعادة تقييم تجربة نظام النافذة الواحدة وقياس أثرها الفعلي على الصناعة .
- تبسيط الإجراءات المرتبطة بالنظام لتقليل زمن الإفراج عن الشحنات .
- معالجة المعوقات التي تواجه استيراد الخامات وقطع الغيار خاصة الشحنات السريعة .

سادساً: الضريبة العقارية على المصانع.

- المطالبة بمدد قرار تحمل الدولة للضريبة العقارية على المصانع حتى عام ٢٠٣٠ .
- أو النظر في إلغاء الضريبة العقارية على المصانع بشكل دائم .

سابعاً: التحرك المؤسسي والتنسيق.

- إعداد مذكرة عاجلة تتضمن كافة التوصيات لعرضها على السيد وزير المالية .
- طلب عقد اجتماع مشترك مع :
 - وزير المالية
 - وزير الصناعة
- إعداد دراسات فنية داعمة (جمارك - تمويل - تشغيل) .
- التأكيد على سرعة التحرك لتفادي تفاقم الأعباء على القطاع الصناعي.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مجد المنزلاوي -الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي،
بتوجيه الشكر للجميع على حسن المشاركة الفعالة.